

دور المقاربة التشاركية في تجسيد برامج التنمية المحلية بالجزائر.

أ. يحيى باي نجاح
قسم العلوم السياسية
جامعة جيجل

ملخص:

تتجلى أهمية التشاركية في التنمية المحلية بصفة عامة في طروحات الحكامة وخلفياتها الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية "الليبرالية"، حيث يعتبر القطاع العام مجرد فاعل من بين مجموعة من الفواعل التي يعول عليها لتحقيق النجاعة والفعالية للمشاريع والبرامج الإنمائية المحلية، أمام تنامي دور القطاع الخاص ومنظمات

Abstract :

The importance of participation in local development, in general, is reflected in the governance. With the, ideological, economic and social "liberal" ideas of the government. The public sector is considered to be one of a number of reliable factors for achieving the efficiency and effectiveness of local development projects and

programs. "Or institutions of a political and social nature as parties that are important in contributing to solving the problems of the local community, through mobilization, organization, financial and technical support ... etc., in light of the decline of the role of the state and the reduction (or handling) of some of the size of its function.

مقدمة :

تعد مسألة العلاقة بين الإدارة و التنمية المحلية من أهم الموضوعات التي تستحق الاهتمام محليا وبالأخص في ظل التحولات الراهنة - لاسيما في جانبها العلائقي القائم بين المواطن والعمل القاعدي- أي، من حيث دور المواطن في التنمية المحلية، بناء على مفاهيم التسيير الجديدة، التي تستلزم ضرورة تغيير الرؤى والتكيف مع متطلبات الحكم الرشيد وشروط التنمية الذاتية والموضوعية، تماشيا مع التطورات والتحولات الجديدة التي أصبح يعيشها العالم في ظل إفرازات ظاهرة ما يسمى بالعولمة واثارها المختلفة .

وعادة ما ينظر إلى التسيير من حيث الجانب الفني أو التقني كأداة مهمة في إدارة المنظمة الادارية لشؤونها المختلفة، بمهارة وكفاءة عالية، سواء في مجالات التخطيط والتنفيذ والمراقبة أو غيرها، أما علاقته بالنتائج فتستمد أساسا من دوره الهام كعامل في تحسين مستوى الانجاز، وترشيد عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى دوره في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة.

ولهذا يبرز ارتباطه اليوم بخاصية "التشارك" انطلاقاً من مجموعة من اعتبارات أهمها المؤشرات الديمقراطية كقيمة اجتماعية وسياسية، بالنظر لدورها في تحقيق قيم "الإشراك" و"الاشتراك" و"التشاور" لبلوغ حاجة المواطن، وتحديد أولوياته في الحاضر والمستقبل.

وعليه، ينبغي أن يقوم الاهتمام على المستوى المحلي على الموضوعات التي لها صلة بحياة الإنسان - المواطن، وعلاقته بالبيئة التي يعيش فيها، بدءاً من أهمية الإنتباه إلى موضوع الوضوح أو الشفافية والعينية، بالنسبة للأهداف والنتائج والآثار، وانتهاء بمدى فاعلية توزيع المسؤوليات والأدوار وتحديد الفاعلين والمستفيدين، وكذا كيفية بناء قدرات المراقبة والتقييم، لأجل ضمان التكيف مع مخرجات البيئة الداخلية والخارجية.

وتعرف الجزائر فيما يتعلق بالممارسة التنموية المحلية مجموعة من العراقيل من أهمها ما يتعلق بمجالات التكوين والتأهيل، بالإضافة إلى الجمود وعدم الاستفادة من تجارب الإصلاح المختلفة في هذا الإطار، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة، وهو ما يعني أن المقاربة التنموية المحلية في الجزائر ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل مثل: الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يتيح السرعة في الحركة، والمرونة والفعالية في الأداء، بالإضافة إلى الانتباه لمساحات "الفشل" و"النجاح" عند تقييم المشاريع والبرامج التنموية المحلية، لتقدير مستويات التغيير والتطوير ورصد النقائص والثغرات.

وعموماً، تتعلق هذه الدراسة بإبراز أهمية "التشارك" وتحليل مختلف العناصر المرتبطة به، من خلال طرح الإشكالية التالية بصيغة تساؤل رئيس، هو: ما مدى أهمية المقاربة التشاركية في تحقيق برامج التنمية المحلية بالجزائر؟ ولتوضيح أبعاد هذه الإشكالية سيتم التطرق إلى إظهار مدى سلامة الفرضية التالية: تسعى الجزائر عبر برامج التنمية المحلية فيها إلى اعتماد سياسة المقاربات التشاركية باعتبارها ضرورة لتحقيق أهدافها المنشودة. وذلك وفقاً للمحاور التالية:

المحور الأول: الأهمية التشاركية في الطرح الحكومي.

المحور الثاني: تعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن.

المحور الثالث: التشارك كآلية لمواجهة العجز الحكومي.

الدراسة:

المحور الأول: الأهمية التشاركية في الطرح الحكومي.

تتجلى أهمية التشاركية في التنمية المحلية بصفة عامة في طروحات الحكامة وخلفياتها الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية "الليبرالية"، حيث يعتبر القطاع العام مجرد فاعل من بين

مجموعة من الفواعل التي يعول عليها لتحقيق النجاعة والفعالية للمشاريع والبرامج الإنمائية المحلية، أمام تنامي دور القطاع الخاص ومنظمات "المجتمع المدني" أو المؤسسات ذات الطابع السياسي والإجتماعي كأطراف لها أهميتها في المساهمة في حل مشاكل المجتمع المحلي، من خلال التعبئة والتنظيم والدعم المالي والفني وغيرها، في ظل تراجع دور الدولة وتقلص (أو مناولة) بعض من حجم وظائفها.

و قد ساهم هذا الوضع من الناحيتين العملية والمعرفية في بروز مفاهيم وقيم وممارسات جديدة، تؤكد على أهمية المشاركة والتكامل، واقتسام المسؤوليات بين فواعل وتنظيمات كثيرة، رسمية وغير رسمية، لاسيما مع تنامي الحديث في الآونة الأخيرة حول قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والكرامة ودولة الحق والقانون والأمن الإنساني...

و يقتضي تسيير الشأن العام - حسب المقاربات التسييرية الحديثة - ضرورة المواءمة المتكاملة بين السياسة والإدارة، أي بين ما هو سياسي عام، وما هو تنظيمي خاص، لتطوير الفعل العمومي ورفع قدراته الوظيفية والعملية (تنظيميا، وماليا، وتشريعيا، وتفويضيا، وإداريا..) من خلال المزيد من الآليات التنظيمية والضبطية الصارمة والدقيقة، حيث عادة ما تطرح الاتجاهات الحديثة - في هذا المجال - فكرة "المساومات والتوافقات"، عند الحديث عن الفعالية والنجاعة قبل أي شيء آخر.

فالحكامة، كما يشير مفهومها العام، ما هي إلا ذلك البناء الإيديولوجي الذي يقوم على تصورات وفلسفة تنظيمية ووظيفية، تسعى الى تحقيق التكامل المنشود، من خلال عمليات التفاعل والترابط، بل وعلاقات التأثير والتأثر الموجودة بين مجموعة من الفواعل، أي وفقا لمجموعة من الوسائل والآليات الضبطية السياسية والإدارية والتقنية المختلفة⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة تدعيما لهذا التحليل إلى أن النقاش اليوم حول أهمية " التشاركية والحكامة " لا ينبغي أن يتجاهل درجتي " الحجم والتنوع " في مسألة التحولات التي أصبح يعيشها العالم، في ظل الطرح "العولمي" الذي يتجاوز التفسير التقليدي للمعنى العالمي للمكان، بل ويعزز أهمية الترابط والتفاعل الديناميكي بين ثلاثة أطراف أساسية هي⁽²⁾ :

- الفرد .

- المؤسسة.

- المكان .

وعادة ما تتمحور موضوعات السياسة الاجتماعية حول طبيعة المجتمع المعني، وعملية تنظيم الموارد وتوزيعها بين فئات المجتمع المختلفة⁽³⁾ ، بالنظر لأهمية العلاقة الموجودة بين السياسة الاجتماعية

والخصائص المميزة لكل مجتمع، وإنطلاقاً كذلك من مجموعة من المحددات والغايات الفكرية والمصلحية الذاتية والموضوعية المطروحة في هذا الإطار.

ولهذا، إذا كان الحكم الرشيد يعزز الديمقراطية والحقوق والإصلاح الاقتصادي والحوار الاجتماعي والأمن⁽⁴⁾، باعتبارها قضايا ذات العلاقة بحياة الإنسان، وظروف الشأن العام، فإن ارتباط التشارك باستراتيجيات عملية، قبل أن تكون مجرد تصور أو ترف فكري، مقرون برؤية أو فلسفة ذات بعد إيديولوجي معين، يقتضي إيجاد الظروف التي تضمن إستراتيجيته وفعاليته، كالأهداف والاستراتيجيات والبرامج والموارد المادية والبشرية.... وغيرها .

ويتطلب من الأطراف ألا يتملصوا من إستراتيجية مرغوب فيها بشكل متبادل لمصلحة إستراتيجية مفضلة بشكل فردي⁽⁵⁾، وذلك، تحقيقاً للمصلحة العامة وبعيدا عن الأنانيات الفردية والتبادلات المنفعية الضيقة، مادام التشارك يندرج ضمن شكل من أشكال النشاط الإنساني المنظم والواعي، الذي يستهدف تحقيق المصلحة العامة وتبادل المنافع، بناء على رغبة أو قناعة جماعية، حيث يعرف بصفة عامة باعتباره "نوع من التعاون الإنساني المنشود.

وعلى العموم، تبرز أهمية التشارك على المستوى المحلي، في مجموعة من العوامل أهمها:

- تنامي إهتمامات المواطنين واحتياجاتهم تماشياً مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي فرضتها التطورات المختلفة والمتعاقبة في مجالات التكنولوجيا والتنمية والتحضّر، مما أسهم في بروز الرغبة في تفعيل قيم التعاون والشراكة على المستويين المحلي والدولي.
- بروز الحكامة كعامل تأثير وتحكم في توجيه السياسات والاستراتيجيات، على المستوى الوطني، لاسيما من خلال أهميتها في تفعيل دور المواطن، وترشيد عمليات اتخاذ القرار، حيث تتميز الحكامة بكونها «عملية التأثير على مؤسسات الحكم ومراقبة إستراتيجية المنظمات، وتوجيهاتها على المدى الطويل (من خلال السياسات التي تضعها)، ويشمل نظام الحكم - بوجه عام- التقاليد والمؤسسات والإجراءات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، والسبل التي تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم، وطريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الشأن العام»⁽⁶⁾.
- الاهتمام بقضايا الشأن العام التي تعتبر من مسلمات العمل السياسي، الذي يستهدف تحقيق المصلحة العامة، وفقا لدلالات ومعاني مفهوم السياسة ذاتها، حيث لا بد من فاعل(فرد) وفعل(هدف) ووسيلة مثلى للوصول إلى الهدف، وفي هذا الإطار تصبح التشاركية من القضايا العملية الهامة للسياسة العامة لاسيما في جوانبها الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية... وغيرها.

ويلاحظ على مستوى تقارير التنمية البشرية ربط التنمية بالمشاركة في العديد منها، كتقرير عام 1990م، الذي يشجع التنمية التشاركية بين الحكومة والمنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية

والافراد، كما يعتبر المساهمات الطوعية مساعدة على صيانة الخدمات العامة وإدارتها، وتقرير عام 1991م الذي جعل مشاركة الناس في التنمية مفتاح النمو والتنمية البشرية والمشاركة المجتمعية، بينما انصب تركيز بعض التقارير - الأخرى - على مجموعة من القضايا والمفاهيم منها التأكيد على سبيل المثال على:⁽⁷⁾

- المشاركة الشعبية باعتبارها وسيلة وغاية في توسيع الخيارات والفرص (تقرير عام 1993م).
- أن مشاركة الناس تضمن الديمقراطية وتعززها (تقرير عام 1998م).
- مركزية المشاركة من خلال الحاكمية الديمقراطية (تقرير عام 2002م).
- ضرورة حصول المواطنين على الموارد، بما يكفي لضمان حاجاتهم الأساسية والعيش بكرامة (تقرير عام 2006م).

وفي المقابل، لابد من الإشارة الى أن دور الدولة بدأ يتراجع لصالح فواعل تشاركية و مناولاتية جديدة، بعد أن تقلصت مساحة وظائفها التقليدية، وانحسرت في بعض المجالات (التشريع، والأمن...)، حيث برز اليوم القطاع الخاص كفاعل جديد الى جانب قوى غير ممركة، بسبب تأثيرات العولمة الاقتصادية والمالية، والشبكات غير الحكومية بالتوازي مع ضعف الدور الرقابي للدولة، وسيادة منطق التشابك المساهماتي بين القطاعين العام والخاص.

ولقد أصبحت التحولات العملية الجديدة في مجالات التنظيم الإداري والسياسي تنظر إلى الفواعل الجديدة كشريك فعال للحكومة لا يمكن تجاهله، بل أن ضرورات التطوير والتغيير - اليوم - تقتضي الاهتمام أكثر بالجوانب السلوكية التحفيزية لبلوغ المزيد من التأثير⁽⁸⁾، كما أنه وبفضل عامل الشراكة يمكن التعبير عن الحاجة والطموح، ووضع الإستراتيجية الملائمة لعقلنة الموارد البشرية، وصناعة المستقبل بشكل ذاتي⁽⁹⁾.

المحور الثاني : تعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن .

تكتسي العلاقة بين الإدارة والمواطن أهمية كبرى في الثقافة الإدارية المعاصرة، سواء من حيث ما تسعى إليه من أجل تخطي الطابع الخصوصي للإدارات الوطنية، والتكيف مع متطلبات ما يعرف بـ"القرية الإدارية العالمية"، كمخرج لمواجهة تحديات ومشاكل التسيير المختلفة في ظل تنامي الاتجاهات التحولية التي تأخذ بعين الاعتبار "المبادرة" و"التمكين"⁽¹⁰⁾، أو من حيث دورها في اعطاء الأهمية لقضايا الشفافية التبرير والأنسنة⁽¹¹⁾.

و في اطار عمليات الاستجابة والتفاعل بين الفرد والمؤسسة. تبرز العلاقة الوثيقة بين المواطنة والديمقراطية والتنمية، لكون المواطنة أن تعتبر ضرورية لوجود التنمية والديمقراطية في حين تمثل التنمية نتيجة من نتائج الديمقراطية، وليست سببا من أسبابها⁽¹²⁾.

ولهذا، تذهب الدعوات المنادية للإصلاح والتطوير - اليوم - إلى ضرورة التكيف والانسجام مع ظروف البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، من خلال وجوب امتلاك القدرة على التعاطي مع مفاهيم الفلسفة الإصلاحية الليبرالية التي تقوم على الخصخصة Privatisation، اقتصاد السوق ودور القطاع الخاص⁽¹³⁾، حيث لابد من الاهتمام بالكفاءة والفعالية من أجل ضمان المزيد من الاستجابة لمتطلبات وحاجيات المواطن.

فالإصلاح الإداري تفرضه (اليوم من الناحيتين المعرفية والعملية) مجموعة من الشروط والعوامل، كالمنافسة والدمقرطة والأتمتة (التطور التقني و المعلوماتي) بالإضافة إلى أوجه القصور المختلفة المرتبطة بسوء الأداء ونقص الفعالية⁽¹⁴⁾، ومن ثم تصبح مسألة تحسين معيشة المواطنين، وتلبية حاجياتهم المختلفة خيارا لا مناص منه، من أجل مواجهة الفقر وبلوغ التنمية، وهذا لن يكون إلا بالمزيد من التعبئة الاجتماعية والإفادة من المساحات الديمقراطية المتاحة في المجتمع.

وعلى العموم فإن إشباع حاجات الإنسان ومتطلباته المختلفة عادة ما يكون من خلال الاهتمام بمجالات بناء القدرة وتحسين أساليب المعرفة الإدارية، حيث تقتضي شمولية نشاطاتها وتعدد وظائفها وأهدافها الحاجة إلى وجود تنظيم وبناء مؤسسي فعال، لتحقيق المزيد من الأهداف المرجوة أو المنشودة منها. كما أن ارتباطها بمختلف المجالات التي لها علاقة بحياة الإنسان يجعلها دائما تساهم بشكل كبير في تغيير مسار هذه حياة وتطويرها نحو الأحسن، ولا شك أن هذا التغيير عادة ما تقف وراءه مجموعة من القيم والممارسات والأساليب والأنشطة والقرارات والاستراتيجيات والنظم والسياسات والانجازات... وغيرها.

ويرتبط وجود التغيير بالتنمية دائما بالرأسمال البشري الفعال، حيث لا يمكن الإستغناء عن الإنسان في عملية نجاح المشاريع التنموية، باعتباره المحرك الأساسي للتنمية وغايتها القصوى، فالتنمية تتطلب حسب التحليل السوسيولوجي ضرورة الاهتمام بالابتكارات وقيم الترابط والتضامن والثقة المتبادلة بين أفراد الجماعة، وعدم تجاهل التنظيم الذاتي ودور المجتمع المحلي والإدارة المشتركة والرقابة المؤسسية⁽¹⁵⁾.

وهذا، ما يظهر أن الإدارة تمثل وسيلة مهمة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتوفير الخدمات وتقديمها بأحسن الطرق والمواصفات⁽¹⁶⁾، كما يعتبر وجود كفاءات محلية عاملا مهما في نجاح المشاريع والبرامج التنموية، حسب ما توصلت إليه تجارب البنك الدولي في مجال التنمية المحلية، إلى جانب العوامل المؤسسية والتنظيمية والتقييمية⁽¹⁷⁾.

إن تحسين تقديم الخدمات بحسب نموذج "الحكمانية (الحكامة) وبرامج إدارة القطاع العام"، الذي وضعه معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، يتوقف على درجة الفعالية أو الكفاءة، والنتائج المحققة (الإدارة بالنتائج). ولأجل ضمان الاستدامة للخدمات يتوجب الاهتمام بعوامل التقييم والتعديل المستمر، بل والمزيد من درجة التنافسية بين مجموعة من الفواعل، علما أن قياس مستوى

تقديم الخدمة اليوم يركز على عامل أو بعد "الرضى" عن الخدمة (الوفرة، الجودة، والكلفة، والعلاقة بالأولويات...) بشكل أساسي، كما تتأثر الخدمة العامة - أيضا- بالفساد وطبيعة نظام الخدمة المدنية(النزاهة، ونظام الأجور، والترقية والتوظيف، والتحفيز، والتدريب...) وكل العوائق المرتبطة بالجوانب الادارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية⁽¹⁸⁾.

والواقع أن الخدمة المثلى تظل مقرونة دائما بمجموعة من الشروط أو العوامل منها: الاستثمار، الرشادة المالية والإدارية والتنظيمية، المرونة، والإبداع، وتطوير أساليب التخطيط والتنفيذ، مراجعة أساليب الأداء، والمشاركة في اتخاذ القرار.... وغيرها.

المحور الثالث- التشارك كآلية لمواجهة العجز الحكومي.

لقد ارتبطت أهداف إرهابات الألفية بقضايا لها علاقة بالإنسان والبيئة العامة، التي يعيش فيها، سواء من الناحية الاجتماعية، كالفقر والجوع والتعليم وتمكين المرأة ومساواتها مع الرجل، أو من حيث الصحة والبيئة كتخفيض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات، ومشكلات الأمراض المعدية والملاريا وحماية البيئة وصيانتها.

ومعلوم، أن هذه القضايا تمثل أهم تحديات الفرد والمجتمع في بدايات القرن الواحد والعشرين، مما يتطلب المزيد من الجهود لمواجهتها أو التقليل من حدة أثارها، ليس فقط على مستوى الدولة الواحدة، وإنما على مستوى المجتمع الدولي ككل، وإذا كانت الديمقراطية مهمة في تحقيق الرشادة والتعاون والمشاركة، في مجال توفير الخدمات العامة وتحسينها، فإن العدالة التوزيعية تعتبر بدورها مهمة أيضا في الحفاظ على الموارد والإمكانيات المتاحة، و ضمان حرية الاختيار للفرص والأولويات.

ولكن أهمية الشراكة بين المجالات الخاصة، والمدنية المحلية العامة في مواجهة القصور والعجز، أو الفراغ الذي تركته الدولة نتيجة تقلص (أو مناولة) وظائفها، قد بررت الحاجة إلى دعم سياسات التعاقد والتنافس بين القطاعات والإدارات، أو الهيئات لتحقيق النجاعة والفعالية، حتى وإن كان هذا العمل ليس سهلا على مستوى الجانب الميداني أو التطبيقي، لما يثيره من مشاكل وصعوبات مختلفة، أهمها ما يرتبط بمسألة الشراكة والتشارك ذاتهما، كالقدرة على التفاوض والمساومة وتجسيد متطلبات الشفافية، والتناسق بين سلطة المساهمين وسلطة الإدارة بل و مدى القدرة على تنظيم الأفراد بصورة ذاتية ومستقلة، كما هو مطلوب⁽¹⁹⁾.

ويكون القطاع العام وفي هذا الإطار مطالب بتوفير الخدمة والمشاركة العامة، من خلال اعتماد نظام اللامركزية و تفعيله، كما يمكن للقطاع الخاص رفع مستوى المعيشة وتحسين الخدمات العامة، ومن ثم ملء الفراغ بالمزيد من الابتكار والتجديد والتنسيق، أما دور المجتمع المدني فيمكن أساسا في مراعاة البعد الاجتماعي والإنساني، و التأثير في السياسات العامة، من خلال العمل التعبوي و التحسيس، الذي يكون في صالح تعزيز قيم المشاركة والمساءلة والشفافية والتنشئة

والتمويل والخبرة وتحقيق الرضا... وغيرها من الفضائل الاجتماعية المدنية، مادام المجتمع المدني يمثل كما "...مجال تفعيل القانون إلى جانب غيره من العناصر التقليدية، التي سبقت وجود القانون، كالأخلاق والعادات والدين والقيم والتربية والثقافة"⁽²⁰⁾.

و على مستوى الانجاز، لا يزال هناك خطاب يرى بأن دور الدولة قد تقلص وتراجع، وأن هناك تأثير كبير للتحويلات الدولية على دور الدولة، حيث "أصبحت الدول القومية بمثابة سلطات محلية في نظام كوني، فلم تعد قادرة على التأثير بشكل مستقل في مستوى النشاط الاقتصادي، أو تشغيل اليد العاملة داخل أراضيها، بل بات ذلك يخضع لما تمليه خيارات رأس المال المتحرك عالميا، فوظيفة الدول القومية في الوقت الحاضر أصبحت أشبه بوظيفة البلديات داخل الدول من قبل، تتمثل في تجهيز البنية التحتية والخدمات العامة التي تحتاجها الأعمال بأقل قدر ممكن من التكاليف"⁽²¹⁾.

كما يعتبر عامل عدم القدرة على اشباع حاجات الأفراد والجماعات المحلية في المجالات المرتبطة بالخدمة الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للبلدان العربية - حسب البعض- من أهم أسباب النمو المتزايد للمنظمات المدنية في أواخر القرن الماضي⁽²²⁾. حيث تمثل حالة ضعف الدولة العربية ومحدودية تنفيذ قراراتها وسياساتها عاملا مؤثرا في مجالات انجازاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمعنى الايجابي⁽²³⁾.

ويبدو أن مشكلة العجز بالنسبة لهذه البلدان ترتبط بدرجة أولى بمسألة القدرة على الانجاز، بالرغم من أن الخدمة بالانجاز أصبحت - اليوم - من أهم الأساليب التي تدعو إليها استراتيجيات الإصلاح والتطوير الجديدة، في مجال الإدارة والتسيير العمومي، إذ أن الخدمة أصبحت مقرونة بالمقابل الكمي والكيفي، سواء في إجراءات ومناهج تقديمها، أو من حيث عدد ونوع الفئات المستفيدة منها.

ولهذا، يلاحظ ارتباط الخدمة العامة على المستوى الإفريقي بمجموعة من التوجهات والمناهج، حيث تغيرت توجهات الإصلاح التنموية في هذا الإطار- في مرحلة ما بعد الاستقلال- من مستوى "المركزة والسيطرة"، إلى مستوى جديد يركز على مفاهيم واستراتيجيات الإصلاح المعاصرة (مرحلة برامج التعديل الهيكلي)، كخصخصة القطاع العام وتقليل حجم العمالة (الجيل الأول من الإصلاح)، والإصلاح التشريعي والقضائي، وتعزيز اللامركزية (الجيل الثاني من الإصلاح)، والتعاقد (الجيل الثالث من الإصلاح)⁽²⁴⁾.

لقد ارتبطت المشاكل أو التحديات التي تواجه الخدمة العامة بهذه المنطقة بعوامل ضعف الأجور، والديمقراطية والوضوح والأخلاق والتعبئة العامة (المواطنون والمجتمع المدني)، ما يعني أن مستقبل الإصلاح وجهود تطويره تتوقف على ضرورة التعاطي بفعالية وحزم مع مجموعة من المسائل، أهمها: الأجور، والتمويل، واختيار العاملين، والقدرة المؤسسية، وترشيد السياسات، والدعم الخارجي للقطاع العام... وغيرها⁽²⁵⁾.

وبالنسبة للجزائر التي تولي أهمية كبرى للمقاربة التشاركية، في تحقيق التنمية وتقريب الإدارة من المواطن، وتخفيف وطأة البيروقراطية⁽²⁶⁾، سيما من خلال العمل على تقليص حجم الوثائق

الإدارية المطلوبة، وتسهيل الحصول عليها، وربط عمليات تحسين الخدمة بمتطلباتها المختلفة كالرقمنة (الأنترنت)، ورفع الأجور والدعم المالي لنفقات الخدمة العامة (الطرق، المدارس...) والتوظيف والتكوين والجباية المحلية .

وبالرغم من المبالغ المالية الكبيرة المرصودة في إطار الإنعاش الاقتصادي لدعم الإستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (الصحة، والتعليم، والسكن ...، وغيرها)، ما تزال تصنف ضمن مستويات أقل من مستوى بعض البلدان العربية في مجال التنمية البشرية، نتيجة مشاكل عديدة كالتسرب المدرسي، وضعف الدخل الفردي، والفقر، والتفاوت بين الريف والحضر...، وغيرها، ينظر الجدول التالي:

ترتيب الجزائر بالمقارنة مع بعض البلدان العربية حسب دليل التنمية البشرية لعامي 2013-2014.

البلد	ترتيب 2013	ترتيب 2014
قطر	31	32
المملكة العربية السعودية	34	39
الإمارات العربية المتحدة	40	41
الكويت	46	48
البحرين	44	45
عمان	56	52
لبنان	65	67
الأردن	77	80
الجزائر	93	83
ليبيا	55	94
تونس	90	96
مصر	110	108
دولة فلسطين	107	113
العراق	120	121
المغرب	129	126
الجمهورية العربية السورية	118	134
موريتانيا	161	156
اليمن	154	160
السودان	166	167

المصدر: - مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية 2013: تقرير التنمية البشرية لعام 2014، المضي في التقدم :

بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، ص157.

- ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية لعام 2014: تقرير التنمية البشرية لعام 2015، لمحة عامة : تقرير التنمية البشرية

2015، التنمية في كل عمل، برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، ص39.

والجدير بالذكر أن هذه القضايا ذات علاقة بمعيشة المواطن وحاجياته المختلفة، وتؤثر على عمليات التشارك، بالرغم من الانجازات المحققة في بعض المجالات بفضل البرامج الخماسية التي إنطلقت مع بداية هذا القرن، وتحسن مستوى المداخيل المالية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية⁽²⁷⁾. إلا أنه بمجرد تراجع عائدات المحروقات البترولية والغازية نتيجة انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية في الآونة الأخيرة، تم طرح بعض البدائل الاحترازية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، تمس بمعيشة المواطنين مباشرة، كالتكشف⁽²⁸⁾، وترشيد النفقات العمومية وضرورة إعادة النظر في سياسة الدعم الاجتماعي المنتهجة، من خلال اعتماد مبدأ الاستحقاق أو الدعم بحسب الحاجة .

وذلك طبعاً، تماشياً مع الطروحات القديمة لصندوق النقد الدولي، التي تشير إلى أن الذين يستفيدون بشكل كبير من برامج الدعم التي تقدمها البلدان النامية لأجل الحصول على بعض الخدمات بسهولة ويسر، هم من الفئة القادرة أو الغنية، وليس الفقراء المحرومين، ومن الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وليس الريفية⁽²⁹⁾.

ولقد خلق هذا الوضع - دون شك - تمييزاً أو تفضيلاً في مجال الإفادة من الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الدولة في هذا الإطار، بين القادر وغير القادر أو بين الذي يسكن في الحضر، وبين الذي يعيش في المناطق النائية والريفية، علماً أن الانتقادات الموجهة الى برامج وسياسات المعونة الدولية للبلدان النامية، عادة ما تركز على ضرورة ربط المعونة بشروط إصلاحية سياسية واقتصادية، تساعد على رفع مستويات الانجاز (أي المعونة في مقابل الانجاز)، في مجالات النمو والاستثمار وتطوير هياكل البنى التحتية، كالضرائب والنقل والتعليم.... وغيرها⁽³⁰⁾.

وبالمحصلة، فإن التقدم في مجال التنمية البشرية - خصوصاً - لم يعد يقاس فقط كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 (بتوسيع خيارات الأفراد وقدرتهم على تحصيل التعليم، ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول، والشعور بالأمان)، وإنما هو في تحصيل الانجازات، وتوفير الظروف المؤازرة لاستمرارية التنمية البشرية⁽³¹⁾.

وأن الدعم المطلوب لمواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، هو ذلك الذي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار معيار الاستحقاق أو الحاجة، وليس الدعم الشامل الذي يمس كل الطبقات الاجتماعية دون استثناء، أي، لابد من مواجهة العوامل التمييزية القائمة بين الأفراد والمناطق والفئات، لتحقيق التجسيد الأمثل لقيم العدالة والمساواة على الصعيد الاجتماعي، خاصة وأن انتشار الفقر في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية في البلدان النامية تعود للعديد من هذه الأسباب مثل⁽³²⁾:

- ارتفاع معدل البطالة بالمناطق الريفية.
 - تمركز الخدمات والهيئات الحكومية (جامعات، ومستشفيات...) بالمدن.
 - الهجرة إلى المدن، وأثارها السلبية على التوازن السكاني، وارتفاع نسبة كبار السن بالمناطق الريفية.
- ويظل مبدأ تفعيل المشاركة المواطنة مرتبط بمدى تطور التنشئة السياسية الهادفة، التي تسعى إلى الرقي إلى المستوى الثقافي المنشود، والمتمثل أساسا في بلوغ الثقافة المساهمة التي يكون فيها مشاركة الفرد على مستوى عال من تحمل المسؤولية التي تؤهله من المشاركة في رسم السياسات، وإتخاذ قراراتها، والعمل على تنفيذ هذه القرارات، بما يحقق أهدافه الخاصة، في إطار تحقيق أهداف المجتمع الشاملة، وإستمرارية ممارسة هذه المسؤولية لتقييم السياسات العامة، والإلتزام بتقومها.
- وهذا ما يؤثر على صدق المشاركة المواطنة، لتجاوز الأزمات المدركة، وللاستعداد لمواجهة الأزمات الطارئة والمتوقعة، حتي نرتقى بهذا الأسلوب من المشاركة إلى خلق والتقارب بين طبقات المجتمع والتوازن بين مناطق تواجد الساكنة والتفاعل الإيجابي فيما بين كل أبناء الوطن مهما كان تموقع تواجدهم، وزمان تفاعلهم، بإعتباره المنطلق الأساس الذي تبني عليه المقاربات التشاركية المجتمعية والملتزمة بخدمة المصلحة العامة، حتي تتمكن من تجسيد برامج التنمية المحلية المنشودة، عبر تفعيل مشاركة الجميع في بناء الأمن الوطني وتحقيق الأمن الإنساني.

الخاتمة:

لقد تبين من هذه الدراسة أن المشاركة المواطنة وعلاقتها بالشأن العام قد أملت مجموعة من العوامل والغايات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لعل من أهمها مايلي :

- الغاية / العامل التنظيمي: الذي يهدف إلى مواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري، والآفات الاجتماعية الكثيرة التي عززتها عمليات الانفتاح وضعف دور الدولة، وانسحابها من الكثير من الوظائف، والسعى إلى توظيف العامل الإدماجي: بسبب عدم القدرة على إدماج المواطن، وتفعيل دور المؤسسات المدنية في الحياة العامة، سواء لضعف قيم اللامركزية والشفافية والمساءلة(مفهوما وممارسة)، أو لإنعدام القدرة على تحقيق الانسجام مع متطلبات الحكمانية المختلفة.

بالإضافة إلى كل من العامل التكميلي: الذي أملت نتيجة تغير أنماط الحاجات العامة وتنوعها، وعدم تكامل الأدوار وفشل استراتيجيات الإصلاح والتطوير المتبعة في احتواء مشاكل المطالب والنفقات العامة والأزمات والتكاليف والمنافسة...

كما تبين أن المشاركة المواطنة تتطلب التوظيف الإيجابي والحامل للعامل القيمي وذلك بهدف حماية موارد المجتمع، ودعم ومساندة أهداف التنمية، بالإضافة الى غرس الاتجاهات الايجابية التي

تعزز قيم المرونة والاحترافية والتقييم المشترك وتحمل المسؤولية...، والذي يشترط بدوره توفر العامل التكويني الذي يهدف من خلاله ضمان المساهمة في إدارة الميزانية وحلقات النقاش العامة، ودعم تحويل السلطة للمواطنين ومراقبة انتهاك القوانين واقتراح الحلول ورفع مستويات القدرة والوعي والالتزام.

وتعد هذه الغايات والمقاصد من الأسس الثابتة، والمداخل العلمية المؤدية إلى وضع التصورات العقلانية التي تبني عليها برامج التنمية المحلية في الجزائر، والتي يتحقق بموجبها مشاركة المواطن في البناء والتشييد والحماية.

الهوامش :

- (1) هشام هدى، الإدارة المعاصرة قراءة مختارة في الأسس النظرية الإدارية تطورات المفاهيم السياسية - الإدارية في التجربة المغربية، الرباط، 2010 طوب بريس، يناير 2010، ص 16-17.
- (2) ووريك موراي، جغرافيا العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة : سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، فبراير 2013، ص 64-68.
- (3) محمد محمود مهدي، ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، 2001، ص 37-40.
- (4) ناظم عبد الواحد الجاسور موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، لبنان دار النهضة العربية، 2011، ص 275.
- (5) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة، ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 518.
- (6) أنظر / مصطلحات المشاركة المدنية (دليل المصطلحات والعبارات الشائعة) في : Civic Participation Terminology (A Guide to Frequently Used Terms and Phrases) ;National Democratic Institute for International Affairs, Washington, 2009, p26. website : www.ndi.org.
- (7) انظر/ ماتضمنته هذه التقارير في : باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التكوين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، يونيو 2009، ص 145-149.
- (8) هشام هدي، نفس المرجع السابق، ص 21-22.
- (9) أنظر / مصطفى محسن، "الحكمة التربوية داخل ورش التربية والتكوين من خلال مشروع المؤسسة الجماعية وجمعيات الأباء ومهام التدبير التشاركي والتواصل التربوي" مجلة عالم التربية، عدد 20، 2011، ص 81.
- (10) انظر: "الثقافة الادارية الأمريكية: منظور متطور " في : جوزيف جي. جبرا، أ.بي. دويفيدي (تحرير)، الثقافة الادارية في سياق عالي، ترجمة: مشبب بن عايش القحطاني، المملكة العربية السعودية، مركز البحوث، 2011، ص 88-89.
- (11) أنظر: "الثقافات الادارية الجديدة وارتباطها بالمواطن" في : الثقافة الادارية في سياق عالي، نفس المرجع السابق، ص 128.
- (12) الان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلية، ترجمة : حسن قبيسي، بيروت، دار الساق، 200، ص 205.

- (13) تقوم الفلسفة الاصلاحية للدولة حول ضرورة اعادة تعريف ماتقوم به من مخصصات أو واجبات وفقا لاختيارات المصلحة العامة التي تستوجب توجيه استراتيجيات التنمية ونمو قدرات الأعمال وتحسين وظيفة المؤسسات بل وتعزيز هيبتها انطلاقا من ضرورات حسن الاستماع للمواطن وتوسيع عمليات المشاركة واللامركزية بشكل أكبر. أنظر: p78. Henri Bartoli, Repenser Le Développement En finir avec la pauvreté, paris, Editions unesco /Economica, 1999
- (14) للمزيد انظر :إيلين سيولا كامارك، "العولمة واصلاح الادارة العامة" في: جوزيف س.ناي، جون د. دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح، الرياض، العبيكان، 2002، ص320 وما بعدها.
- (15) نقلا عن :ميشيل م.سيرينا، «نظرة عالم الاجتماع الى التنمية المستدامة»، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1993، ص12.
- (16) حول علاقة الادارة بالخدمة الاجتماعية وخصائصها أنظر: ماهر ابو المعاطي علي، ادارة المؤسسات الاجتماعية مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، الكتاب الحادي عشر، الطبعة الثانية، 2005، ص24-31.
- (17) انظر /اويس سعدات وفرانسيس فان جيكنش، دروس مستمدة من الميدان: التنمية الريفية في افريقيا الغربية، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1981، ص40.
- (18) الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص 97 وما بعدها.
- (19) يرتبط الحكم الراشد كهدف بالديمقراطية والسوق التنافسية بينما يسعى كوسيلة الى تحقيق هذا الهدف من خلال الترتيبات المؤسسية التي تمكن من الاصلاح وتحد مشكلات أو صعوبات النمو. أنظر: Jean Cartier-Bresson. Economie, politique de la corruption et de la gouvernance , paris, l'harmattan, 2008, p192
- (20) محمد الغيلاني، المجتمع المدني حججه، مفارقاته ومصائره هل سيتم الاحتفاظ به؟، لبنان، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص278.
- (21) أنظر : بول هيرست وغراهام تومبسون، «العولمة ومستقبل الدولة القومية» في: فالج عبد الجبار (اعداد)، مابعد الماركسية (ندوة ابحاث فكرية)، سوريا، دار المدى للثقافة والنشر، ط1، 1998، ص 261-262.
- (22) سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دارقباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص30.
- (23) أنظر /ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة : ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 30.
- (24) أنظر/ «اصلاحات الخدمات العامة والشراكة الجديدة للتنمية الافريقية» في : الثقافة الادارية في سياق عالمي، نفس المرجع السابق، ص280-281.
- (25) المرجع نفسه، ص ص288-289.
- (26) تولي المقاربة الجزائرية اهتماما مثلا برقمنة سجلات الحالة المدنية وتسهيل الحصول على بعض الخدمات و الوثائق الادارية كجواز السفر البيومتري وشهادة الميلاد والغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق الأصلية بالاضافة الى الدعم المالي لتمويل النفقات وبعض المشاريع والبرامج العامة على المستوى المحلي وغيرها. أنظر/ موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- (27) على مستوى المنشآت القاعدية والبنية التحتية يلاحظ بروز في السنوات الأخيرة انجازات كثيرة في قطاعات عديدة كالسكن و السدود وانشاء شبكات للسكك الحديدية ومستشفيات وعيادات متعددة الخدمات وجامعات ومحطات لتصفية المياه القدرة والكهرباء والمدارس والطرق والمطارات وكذا الملاعب الرياضية و المراكز التجارية .. و بحسب الأرقام فقد كلفت هذه المشاريع مبالغ مالية معتبرة بلغت حسب بعض التقديرات من 500 الى 700 مليار دولار في عقد من الزمن\ \ أنظر Sihem Sabor « Abdelaziz Bouteflika ;Le bâtisseur »; Arabies ;décembre 2016 ;p28-29/

- (28) التقشف من الناحية السياسية يعبر عن برنامج اقتصادي يسعى الى القضاء على مظاهر الاسراف والاستهلاك الواسع وتحفيز عامل الادخار كما جراء عملي لمواجهة الازواج الاقتصادية الصعبة للدولة . أنظر /أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968، ص322.
- (29) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهوما- نظرياتها- سياساتها، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص333-334 .
- (30) نفس المرجع، ص292 .
- (31) أنظر/ تقرير التنمية البشرية لعام 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، ص1.
- (32) قيك جورج وبول ولدنج، العولة والرعاية الانسانية، تقديم وترجمة :طلعت مصطفى السروجي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص132.